



## ديباجة

يعتبر المحضر القضائي ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية يتولى تسيير مكتب لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته، ويوضع مكتبه تحت رقابة وكيل الجمهورية لمكان تواجده ويمتد الاختصاص الإقليمي لمكتبه إلى دائرة الاختصاص الإقليمي للمجلس القضائي التابع له.

والمحضر القضائي يضطلع بالعديد من المهام تجعله مخول أن يكون له دور في دعم الاقتصاد ودفع عجلة التنمية، ومن بين هذه المهام أو الصلاحيات نذكر: القيام بتبليغ العقود والسندات والإعلانات التي تنص عليها القوانين والتنظيمات، كما أنه يقوم بتنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات القضائية الصادرة في جميع المجالات ما عدا المجال الجزائي وكذا المحررات أو السندات في شكلها التنفيذي، إضافة إلى انه الضامن الذي يقوم بتحصيل الديون المستحقة وديا أو قضائيا أو قبول عرضها أو إيداعها بطريقة آمنة. كما أنه يقوم بمعاينات أو استجابات أو إنذارات بناء على أمر قضائي دون إبداء رأيه، ويمكن أيضا انتدابه بالتماس من الخصوم للقيام بمعاينات مادية بحثة دون استجواب الأطراف.

إن أهمية مهنة المحضر القضائي تجاوزت اعتبارها وسيلة تنفيذ، ليصبح عمله فعالا ووسيلة من وسائل التمويل الدائم والمستقر للاقتصاد الوطني في الجزائر. ومبررات هذا الانتقال من دور الضابط العمومي إلى دور الشريك المساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني يعود إلى تعرض الاقتصاد الجزائري للعديد من العثرات، خاصة في ظل تراجع إيرادات الجباية البترولية، نتيجة انخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها. كونها عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية. هذا إضافة إلى عيوب التمويل التقليدي وعدم القدرة على تعبئته.

حيث تعاني الجزائر من فجوات تمويلية مختلفة نتيجة عجزها عن تعبئة مواردها التمويلية سواء الداخلية أو الخارجية من جهة، إضافة إلى ضعف مساهمة مصادر التمويل وعدم تفعيلها كمورد مالي. لذا أصبح من الضروري البحث عن بدائل أخرى دائمة ومستقرة لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، ومن أهمها مهنة المحضر القضائي.

من هذا المنطلق جاءت فكرة تسليط الضوء على دور هذه المهنة النبيلة في مواجهة التحديات الاقتصادية والصعوبات العملية، وذلك لتعزيز دوره الإيجابي المتمثل في دعم الاقتصاد الوطني.

### • اشكالية الملتقى:

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المحضر القضائي واعتباره وسيلة لتمويل الاقتصاد الوطني وبالتبعية المساهمة في دفع عجلة التنمية؟

### • أهداف الملتقى:

- التعرف عن كثب على مهنة المحضر القضائي.  
- الاطلاع على صلاحيات المحضر القضائي.  
- التوجه نحو الاهتمام بمخرجات المحضر القضائي، بما يواكب متطلبات العمل.

-الكشف عن قدرة الدولة على توفير المدخلات بأقل التكاليف، واستغلال ما لديها من موارد بكفاءة، تضمن لها الوصول إلى مخرجات إنتاجية متنوعة على رأسها مهنة المحضر القضائي.

-تركيز الجهود نحو القطاعات القادرة على النهضة الاقتصادية المرجوة، وتعزيز آليات الرقابة والتنفيذ والمتابعة، بما يضمن الوصول إلى الإصلاح الاقتصادي المنشود.

-الإستفادة من التجارب الدولية في استخدام المحضر القضائي لصالحاته خدمة للمصلحة الوطنية.

## محاور الملتقى:

- المحور الأول: التنظيم القانوني لمهنة المحضر القضائي
- المحور الثاني: دور المحضر القضائي في تحصيل الضرائب
- المحور الثالث: دور المحضر القضائي في بيع الأموال كضمانة لجذب المستثمر
- المحور الرابع: عرض التجارب الدولية حول مساهمة المحضر القضائي في التنمية الاقتصادية.

## الهيئة العلمية للملتقى:

- رئيس اللجنة: الأستاذة الدكتورة بلال سليمة
- نائب الرئيس: الأستاذة الدكتورة بن ناصر وهيبة
- أساتذة من داخل الكلية:

- أ.د رمول خالد، أ.د.علاش نعيمة، د بولعشب مراد، أ.د.مصطفىوي عابدة، أ.د.خليل عمرو، أ.د. محي الدين جمال، أ.د. بوسهوة نور الدين، أ.د.عكروم عادل، د.عقاب عبد الصمد، أ.د. دراوسي مسعود، د. يدو محمد، د. براق عيسى، د.بن مسعود أمم، د.حرقاس زكرياء، د. بن بعبيش وداد، د. بن مبارك راضية، أ.د.عباس راضية، أ.د.مكيد نعيمة، أ.د.عمارة مسعودة، د.ضويفي محمد، د.بوكموش سرور، د.عشاوي أمال، أ.د.بلقاسم محمد، د. بن سالم رضا، د.بن عثمان فريدة، أ.د.شريط وليد، أ.عيسى أحمد، د.محي الدين حسبية، د.بلهادي حميد، أ.د. كحيل حياة، د.بن خضرة زهيرة، د.كحيل حكيمة، أ.د.رزاقى نبيلة، أ.د.شريف هنية، د.حموم جعفر، د.روايح إلهام شهرزاد، أ.د.طيب عائشة، أ.د.شايب باشا كريمة، أ.د.حشود نسيمة، أ.د.جبري محمد، د.بوخضرة إبراهيم، د.جلود صالح، أ.د.زواوي أمال، أ.د.مستوري محمد، د.عمراني نادية، د.مسكر سهام، د.بن ناصر

فايزة، د.فقير فايزة، د.بن بوعيشة شهيناز، أ. بن دوحة عيسى، د.مودع محمد أمين، د.كالم حبيبة، د. بن موسى وردة، د.ايت علي زينة، د.حاجي نذير، د. بورقعة سعاد.

## أساتذة من خارج الكلية

د. لعجال لامية، د. عميش وهيبة، د. رحمانى حسبية، د.اوروان هارون، د. علاق نجيمة، د. امر شريف آسيا، د.مجاجي منصور، د. بوشنافة جمال، د. بوضياف مصطفى، د.بن علي وليد، د.دريش وردة، د.بن زكري راضية، د.شوقي نذير. د بوط سفيان، د بن حاج الطاهر محمد، د رواب جمال.

## أساتذة من خارج الوطن

د. ياسر هاشم الهياجي، د. أمير حسن عبدالله محمد، د.أحمد آدم خليل أحمد الهواري، د.نعيمة بن كاري، د.عجيل عبد الكريم كاظم د. محمد الأحمد شواخ، د.إياد حكم رضا فضة، د. أحمد حمد الربعاني، د. بن شويخ الرشيد.

## اللجنة التنظيمية:

- رئيس اللجنة: الأستاذ الدكتور عكروم عادل
- نائب الرئيس: الدكتور حموم جعفر
- عضوية جميع طلبة الدكتوراه.

## اللجنة التقنية:

- الأستاذ أحمد جبلاحي / محضر قضائي

## شروط المشاركة:

- تقبل الأبحاث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.
- تضم الصفحة الأولى من المقال: الاسم واللقب، الرتبة، التخصص، الجامعة، البلد، عنوان المقال، المحور، البريد الإلكتروني، الملخص (لا يتجاوز 300 كلمة).
- يرفق البحث بملخص باللغة العربية ويترجم إلى اللغة الانجليزية، أما إذا كان البحث والملخص باللغة الأجنبية يتم ترجمة الملخص باللغة العربية.
- التهميش والإحالات ترقم بطريقة آلية في كل صفحة على حدى، مع إرفاق قائمة المراجع في نهاية المقال وفق المنهجية المتعارف عليها: الاسم واللقب، عنوان الكتاب، الجزء، الطبعة، دار الطبع، البلد، السنة، الصفحة.
- البحوث والمداخلات يجب ألا يكون قد سبق نشرها، أو قدمت في ملتقيات أو فعاليات سابقة أو مقدمة للنشر في جهة أخرى.
- لا تتجاوز عدد صفحات البحث 20 صفحة بما فيها صفحات المراجع.
- نوع الخط: بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية فتكتب بخط Simplified Arabic حجم 14، مسافة 1.15 بين الأسطر، أما المقالات المكتوبة باللغة الفرنسية فتكتب بخط Times new Roman حجم 12.
- تخضع جميع المقالات للتحكيم العلمي، والأولوية للأبحاث الجادة ذات المستوى الفكري والجهد التوثيقي المعتبر.
- يرسل المقال على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

blidahuissier@gmail.com

- آخر أجل لإرسال المداخلات: 2023/04/15
- الرد على المداخلات المقبولة: 2023/04/30

